

مقدمة

تدور هذه الدراسة حول مصطلح جديد لم نسمع به - لافى عالم التجارة والمال ولا فى علم الاقتصاد - سوى مسن بضع سنونات، ألا وهو التجارة الإلكترونية. فقد غزا هذا الوافد الجديد حياتنا منذراً بتغيير أساليب الناس فى تبادل السلع والخدمات، بل أنه غير فى بعض هذه الأساليب فعلاً لاسيما فى الدول الصناعية المتقدمة. كما تحدى المعارف العلمية المستقرة لدى علماء الاقتصاد والإدارة وفقهاء القانون وخبراء التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية، بطرح مشكلات جديدة والإحاح على إيجاد حلول عملية لها.

وسوف نبحت فى هذه الدراسة عن معنى- أو بالأحرى معانى- التجارة الإلكترونية، ونسعى لفهم كيفية إتمام المعاملات التجارية عبر الوسيط الإلكتروني ذائع الصيت، ألا وهو الإنترنت. كما نحاول التعرف على الخصائص المميزة لهذا النوع من التجارة، وعلى مالها من آثار إيجابية أو سلبية، فعلية أو محتملة.

وتسعى هذه الدراسة أيضاً إلى الوقوف على مدى انتشار هذا النوع من التجارة الحديثة، على المستوى العالمى، ثم على المستويين المصرى والعربى، وذلك مع التعريف بالمقاييس أو المؤشرات المستخدمة لهذا الغرض. ثم نتناول الدراسة المتطلبات اللازمة لقيام أو ممارسة التجارة الإلكترونية، وكذلك ما يصاحب قيام هذه التجارة من مشكلات وما يعترض توسعها من عقبات، مع الإشارة إلى الحلول المطروحة لمواجهة هذه المشكلات والعقبات. وكما سنرى فإن بعض هذه الحلول تكنولوجى خالص، بما فى ذلك وسائل الوفاء الأكثر أماناً التى يطلق عليها النقود الإلكترونية أو الرقمية، وطرق تأمين المراسلات والمستندات والتوقعات عبر الإنترنت. ولا غرو فى ذلك؛ فهذا النوع من التجارة هو منتج للتكنولوجيا الحديثة

بامتياز. ومن جهة أخرى، فإن البعض الآخر من الحلول يتصل بالجوانب التشريعية والتنظيمية، ويتطور التشريعات الوطنية والدولية كي تتلاءم مع الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية، وتيسرها.

ونختتم الدراسة بإبراز عدد من القضايا المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، والتي لها أهمية خاصة من منظور الدول النامية التي لم تزل مصر والدول العربية تنتمي إليها.

أما بعد، فقد كتبت هذه الدراسة بدافع الفضول العلمي بشأن قصة هذا النوع المستحدث من التجارة، وتحت ضغط الشوق المعرفي لاستكشاف ما يثيره من قضايا، وما يترتب عليه من آثار على الصعيد العالمي بوجه عام، وعلى صعيد الدول النامية بوجه خاص. فلما أدركت غايتي ونلت مأربى، ودونت ما حصلته من معارف بطريقة منظمة ومبسطة، ولما كنت أشعر أن ما كان لدى من شوق للتعرف على هذا الوافد الجديد لا بد وأن يكون موجوداً بدرجة أو بأخرى عند الكثيرين من العامة والخاصة على السواء، رأيت أن أشرك غيري فيما علمت من أمره؛ فبذلك يعم النفع ويتحقق جانب من الخير المرجو من تحصيل العلم. والأمل أن يجد عموم القراء في هذه الدراسة ما يروى الظماً ويشفى الغليل دون عناء كبير، وأن يجد فيها الخاصة من الباحثين ما يحفزهم على مواصلة الإطلاع والبحث والكتابة في هذا المجال الذي لم يزل بكرًا ويتطلب الكثير من الإسهامات.

القاهرة أكتوبر ٢٠٠١

إبراهيم العيسوي

المستشار بمعهد التخطيط القومي